نسخة مترجمة

إنشاء مناطق التنمية المستدامة في ليبيا

يتناول هذا المقترح إنشاء "مناطق التنمية المستدامة" في ليبيا. ويرتكز هذا النوع من المناطق إلى مفهوم "المناطق الاقتصادية الخاصة" الشائعة والمتواجدة أيضاً في ليبيا. وبشكل عام، يمكن الاستناد إلى التشريعات القائمة حول إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة لإقامة مناطق التنمية المستدامة. ومن الممكن أيضاً تحويل المناطق الاقتصادية الخاصة القائمة إلى مناطق التنمية المستدامة. وفي جميع الأحوال، يجب أن تبني مناطق التنمية المستدامة على الملفّات الاقتصادية الحالية والتجمّعات لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلّية.

فباختصار، مناطق التنمية المستدامة هي مناطق اقتصادية خاصة ذات البعد الاجتماعي والاستدامة، وهي تعنى بإضفاء الطابع المحلّي على أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع الهدف رقم 11 منها.

من حيث التصميم، تبدأ مناطق التنمية المستدامة من أسفل لأعلى وليس العكس، لذا هي تتماشى تماماً مع المقترحات الحالية (مثلاً من مبادرة نيقوسيا) من أجل إعادة بناء الاستقرار في ليبيا من خلال تقوية البلديات. تتخذ هذه المقترحات المنطق القائل بأن البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية الهشة في ليبيا تتطلّب إنشاء "جزر" مغلقة من الاستقرار والتقدّم الاقتصادي بدلاً من انتظار تحسّن الأوضاع السياسية والاقتصادية العامة. وبدورها، تتمتّع هذه "الجزر" بقدرة على إحداث تأثير إيجابي على الوضع السياسي والأمني العام نظراً لتداخل جميع القطاعات.

بالإضافة إلى السمات المعتادة للمناطق الاقتصاية الخاصة، المتمثلة بتوفير الفرص للمستثمرين المحليين والدوليين، تقدّم مناطق التنمية المستدامة هذه الفرص للشركات الصغرى المحلية. وقد تبرز فرص جديدة أيضاً للسكّان والمهاجرين الطويلين الأمد، بما في ذلك المهاجرين الذي انتقلوا إلى المراكز الحضرية بحثاً عن حياةٍ أفضل. ففي مناطق التنمية المستدامة، يمكن لجميع هؤلاء الوصول إلى فرص العمل، وإلى المساعدة للانتقال من القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي من الاقتصاد، حيثما أتيح ذلك. ويتطلّب هذا الأمر توفير المستندات الرسمية والوصول إلى التمويل ("القبول المصرفي") وملكية الاراضي ومهارات العمل وربط الأسواق تحت إدارة السلطة المكلّفة من قبل مناطق التنمية المستدامة.

وكما ذُكر سابقاً، يمكن للإطار القانوني المقترح لمناطق التنمية المستدامة من البناء على التشريعات القائمة الخاصة بالمناطق الاقتصادية الخاصة وعلى التشريعات الإضافية عند الحاجة. ويعني ذلك أنه يمكن لمناطق التنمية المستدامة أن تستفيد من بعض الامتيازات القانونية للمناطق الاقتصادية الخاصة، كقواعد ملكية الأراضي ولها أن تطوّر مؤسسات وإجراءات مناسبة تماماً لتطوير قطاع اقتصادي رسمي محلي مزدهر ومجتمعٍ لأشخاص من جميع مستويات الدخل. وبطبيعة الحال، تشمل حوكمة مناطق التنمية المستدامة مشاركة المواطنين واتخاذ القرارات بشكل تشاركي بحسب معايير الحوكمة الرشيدة.

ومن المهم الإشارة إلى أن مناطق التنمية المستدامة بحد ذاتها مصمّمة لتكون مقبولة مصرفياً إن كانت شركة أو شركة اجتماعية. على مطوّر منطقة التنمية المستدامة أن يستأجر أو يشتري الأرض المعنية مثله مثل سمسار العقارات وأن يصمم خطة رئيسية وأن يؤمن البنى التحتية والخدمات بالتعاقد مع أطراف ثالثة. وستتمتع جميع الأطراف المعنية، إن كانت مؤسسات حكومية وخاصةً على متسوى البلديات، وسكّان منطقة التنمية المستدامة بحصص من رأس المال لإنشاء منطقة التنمية المسدامة، ويتشاركون الأرباح المدرّة. وعلى مطوّر منطقة التنمية المستدامة اعتماد مقاربة تمويل مختلط والتي تشمل تمويل التطوير بالمنح والقروض الميسّرة بالإضافة إلى التمويل الخاص بفضل مسؤولية الشركات الاجتماعية والتأثير الاجتماعي وطبقات عائد رأس المال المستثمر من السوق. وتعتبر منطقة التنمية المستدامة قابلة للتمويل أولاً من خلال الدخل المدرّ من عقود الإيجار الباطنية للسكّان والشركات والتي تعكس قيمة الأرض الحقيقية ما سيسمح للمطوّر من در عائد متواضع على رأس المال المستثمر. ومن خلال توليد الدخل، يصبح المشروع فرصةً ممتازة لبناء شراكاتً جديدة بين المستثمرين المحليين والدوليين بما في ذلك المستثمرين الخاصين بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ومستثمري الأثر الاجتماعي، إلى جانب بعض البنى التحتية وعقود الخدمات المقبولة مصرفياً.

وسيتفيد السكّان الحاليون والشركات في المنطقة من إدارة تتخطّى القيود التي تعرقل النجاح في العيش والعمل والعمليات. وسيصبح هؤلاء السكّان حاملي أسهم في مطوّر مناطق التنمية المستدامة فيحق لهم مشاركة أرباحها.

وبالمقام الأوّل، سيستفيد السكّان أصحاب الدخل المنخفض، وأغلبهم من المهاجرين من الوصول إلى فرص العمل و المساعدة بالانتقال من القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي من الاقتصاد. وسيستفيدون أيضاً من التركيز على تطوير المهارات والتي تشمل التكنولوجيات الجديدة وخاصةً للشباب والنساء. وبالإضافة إلى ذلك، يستفيد هؤلاء السكّان من إيجاراتٍ ميسورة (من خلال إصدار القسائم مثلاً) والوصول إلى الحقوق والخدمات الاجتماعية من خلال مراكز الإحالة الشاملة وآليات التوعية الاجتماعية.

وللبلديات والمؤسسات الحكومية الأخرى، عند الإمكان، الاستفادة أيضاً ودرّ دخل أكثر بشكل مستدام ضمن مناطق التنمية المستدامة مقارنةً مع خط الأساس. ويشمل هذا الدخل توزيع الربح، بما أنهم مساهمين بمنطقة التنمية المستدامة، وزيادة إيرادات الضرائب خاصةً إذا قرروا التنازل عن جباية الضرائب بالنيابة عنهم لصالح إدارة منطقة التنمية المستدامة.

ونظراً لوتيرة التحضر في ليبيا، قد تشكّل مناطق التنمية المستدامة نموذجاً للحوكمة المحلية المثلى لأنها *مقبولة مصرفياً* وقابلة *للتوسّع وللتكرار*. وهكذا نموذج ضروري أكثر من ذي قبل بما أنه قد يبرهن أن التحضر لا يشكّل أساس المشكلة، بل هو أحد الحلول لإدارة الأزمات الحالية.

وأخيراً، كما ذكر سابقاً، ما يفرّق مناطق التنمية المستدامة عن المناطق الاقتصادية الخاصة هو أنها مصمّمة على العمل في *السياقات الهشّة* ولإدماج *المجموعات الهشّة*. ولذلك، تتماشى جيداً مع أوضاع ليبيا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية. وقد تساعد مناطق التنمية المستدامة على بناء مؤسسات الحوكمة لتستقي منها البلديات والحكومة المحلية الدروس وتعتمدها ما يساعد على إرساء الأسس لمجتمع مستقر ومزدهر.